UNODC/HONLAF/29/L.1/Add.7

19 September 2019
Arabic
Original: English*

الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدِّرات، أفريقيا

بالاكلافا، موريشيوس

١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرِّر: مايكل أدو (غانا)

النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

المسألة (د): الاحتياجات الخاصة بالأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة في سياق جرائم متصلة بالمخدِّرات

١- عَقد الفريق العامل جلسة واحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ولدى النظر في الموضوع قيد البحث، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) هناك نقص في البيانات والأدلة المتعلقة بتعاطي مواد الإدمان بين الأطفال والشباب بشكل عام. وفيما يتعلق بالأطفال المحتجزين، فإن من المعروف في العديد من البلدان أن غالبية هؤلاء الأطفال هم إما يعانون من مشاكل تعاطي مواد الإدمان أو ارتكبوا جرائم متصلة بالمخدِّرات؛

(ب) الأطفال عرضة للوقوع ضحايا للجريمة أو التورط هم أنفسهم في ارتكاب الجرائم. وكثيرا ما تستغلهم العصابات والجماعات الإجرامية المنظمة في سوق المخدِّرات غير المشروعة؛

(ج) الأطفال الذين يعانون من مشاكل تعاطي مواد الإدمان هم أولا وقبل كل شيء يمثلون مشكلة صحية ينبغي معالجتها في المقام الأول لدى المؤسسات الصحية والاجتماعية. ومع ذلك، ما زالت نظم قانونية عديدة تعالج هذه المسألة من خلال القانون الجنائي. غير أن احتجاز الأطفال ينبغي أن يكون تدبيراً لا يُلجأ إليه إلا كملاذ أخير ولأقصر مدَّة ممكنة، وينبغي أن يُحتجز الأطفال في مؤسسات متخصِّصة بمعزل عن الجناة البالغين؛

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

(د) إذا كان من الضروري اللجوء إلى تدابير القانون الجنائي، فينبغي أن يَمثل الأطفال أمام محاكم متخصصة تستطيع تطبيق مجموعة متنوعة من التدابير التربوية بشأنهم وتكون مدعومة بأخصائيين اجتماعيين؛

(هـ) كثيرا ما لا يوجد تنسيق بين قطاعات العدالة والتعليم وإنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للقصر من مرتكبي جرائم المخدِّرات والأطفال على نحو ملائم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في المؤسسات المتخصصة والمهنيين المتخصصين، ولا سيما في توفير مرافق لإعادة التأهيل تتيح خدمات مقبولة وميسورة التكلفة في متناول المحتاجين إليها؛

(و) تنفذ عدة بلدان حملات للوقاية في المدارس ومن خلال وسائط الإعلام. وينبغي أن تعالج برامج الوقاية أيضا المشاكل الأساسية الكامنة وراء مشاكل المخدِّرات من خلال تهيئة فرص التعليم والعمل والمشاركة في الأنشطة الرياضية وغيرها. والإنفاق على الوقاية في الحاضر يوفر تكاليف الأضرار الصحية والاجتماعية والإجرامية التي يمكن أن تحدث في المستقبل؛

(ز) إساءة استعمال الأدوية المصروفة دون وصفات طبية في سن مبكرة مشكلة من شأنها أن تزيد من احتمالات معاناة الأطفال في المستقبل من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدِّرات. ومما يثير القلق بشكل خاص في هذا الشأن حالات الأطفال الذين يعيشون مع أشخاص بالغين يتعاطون المخدِّرات غير المشروعة أو يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدِّرات، وأطفال الشوارع، والأيتام، والأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع وما بعد النزاع، والأطفال المحتكين بنظام العدالة الجنائية.

٢- واعتمد الفريق العامل التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تدمج المسائل المتعلقة بالأطفال في خططها المعنية بالصحة وسيادة القانون والتنمية. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى بيانات وأدلة علمية وافية وأن تعزز التعاون بين مختلف الأجهزة المعنية وكذلك المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تعتمد استراتيجيات للوقاية من تعاطي المخدِّرات تستند إلى أدلة علمية والعمل مع الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية والإعلام وتكون مصممة خصيصا لتناسب الأطفال والشباب، لا سيما الفئات الأكثر تهميشا التي تعاني من الفقر أو تعيش تحت خط الفقر، تماشيا مع المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدِّرات التي تَشارك في وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية؛

(ج) ينبغي للحكومات أن توجه نظم قضاء الأحداث لديها صوب العمل على إعادة إدماج الأطفال الجانحين في المجتمع ووقايتهم من الدخول في مسار نظام العدالة الجنائية أو تحويلهم عن ذلك المسار. وتشجَّع البلدان على وضع واعتماد وتنفيذ تدابير بديلة أو إضافية للإدانة أو العقاب بالنسبة للأطفال والشباب مثل الأوامر بتوفير الرعاية والإرشاد والإخضاع للإشراف، وتوفير المشورة، والوضع تحت الاختبار، والرعاية البديلة (الحضانة)، وبرامج التعليم والتدريب المهني.